موسكو: نناقش مع الرياض معايير محددة لاتفاق تثبيت إنتاج النفط

السعودية وروسيا توقعان اتفاقا بشأن النفط وتكبحان الإنتاج

- الصالح: الكويت تدعم نتائج هذه المشاورات من أجل تحقيق التوازن بالأسواق
- الاتفاق أكد استمرار الاهتمام بالتطورات لتوفير مؤشرات تساعد في دعم الاستقرار

اجتماع سابق لـ «أوبك»

وزير النفط بالوكالة أنس الصالح

وزير الطاقة السعودي خالد الفالح

وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك

- نوفاك: يجب إعطاء إيران حق الوصول بإنتاجها النفطي لمستوى ما قبل العقوبات
- مستوى الثقة المرتفع بين موسكو والسعودية يسمح بالتعاون في مواجهة التحديات العالمية

- وزير الطاقة السعودي: لا حاجة الآن لتثبيت الإنتاج
- الإمارات: نؤمن بأن هذه الخطوة الإيجابية تأتي لحرص أكبر منتجين للنفط في العالم على توازن السوق

وقعت المملكة العربية السعودية وروسيا أمس الاثنين اتفاقا من أجل التعاون في سوق النفط بما في ذلك كبح الإنتاج وهو ما تسبب في ارتفاع الأسعار بقوة على أمل أن يعمل المنتجان الأكبر في العالم سويا من أجل معالجة تخمة المعروض العالمي من الخام.

ووقع الاتفاق وزيرا الطاقة السعودية والروسي في الصين على هامش قمة مجموعة العشرين بعد اجتماع بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وقال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إن البلدين يتجهان نحو شراكة استراتيجية في مجال الطاقة وإن مستوى الثقة المرتفع سيسمح لهما بمواجهة التحديات العالمية.

وستعقد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مباحثات غير رسمية في الجزائر في وقت لاحق هذا الشهر ومن المنتظر أن تجتمع بشكل رسمي في فيينا في نوفمبر تشرين الثاني.

ودعا عدد من منتجي أوبك إلى تثبيت الإنتاج لكبح تخمة المعروض من الخام كما لمحت السعودية أكبر منتج في المنظمة إلى رغبتها في التعاون في الوقت الذي تواجه فيه ضغوطا على ميزانيتها وتسعى لطرح جزء من شركة أرامكو الحكومية المنتجة للنفط في البورصة.

وأي اتفاق بين أوبك وروسيا غير العضو في المنظمة سيكون الأول من نوعه في 15 عاما منذ أن اتفقت موسكو على خفض الإنتاج مع المنظمة في بداية الألفية لكن روسيا لم تلتزم أبدا بوعودها.

وفي أبريل كانت روسيا مستعدة لتثبيت الإنتاج مع أوبك لكن المباحثات انهارت بعدما قالت الرياض إنها لن تقبل الاتفاق إلا إذا شاركت فيه إيران ثالث أكبر منتج للخام في أوبك.

وتقول إيران إنها تحتاج لاستعادة حصتها السوقية التي فقدتها خلال سنوات العقوبات الغربية التي رفعت عنها في يناير كانون الثاني.

وقال بوتين الأسبوع الماضي إن اتفاقا جديدا بشأن إنتاج النفط قد يتضمن بعض التنازلات فيما يخص الإنتاج الإيراني.

وانهارت أسعار النفط لتهبط إلى 27 دولارا للبرميل في وقت سابق من هذا العام مقارنة مع 115 دولارا في منتصف 2014 لكنها تعافت بعد ذلك إلى نحو 50 دولارا للبرميل.

وقفز سعر خام القياس العالمي مزيج برنت يوم الاثنين أكثر من 4.7 بالمئة متجاوزا 49 دولارا للبرميل قبل أن يتخلى عن بعض مكاسبه ليجري تداوله بارتفاع ثلاثة بالمئة.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ترحيب الكويت بالمشاورات بين المملكة العربية السعودية وروسيا حول لأسواق النفط على هامش فعاليات اجتماع مجموعة العشرين لافتا إلى أن الكويت تدعم أيضا نتائج هذه المشاورات من أجل تحقيق التوازن بالأسواق.

وقال الوزير الصالح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الاثنين إن هذه المشاورات تأتي في إطار التعاون بين المنتجين الرئيسيين من داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ضمن جولات مستمرة للمنتجين لضبط الأسواق والعمل على استقرارها.

وأوضح أن هذه الجولات والمشاورات يؤكد المنتجون من خلالها استمرار الاهتمام بتطورات السوق لتوفير مؤشرات تساعد في دعم استقرارها حيث إن مواصلة الحوار يعد مؤشرا إيجابيا يدعم أسواق النفط.

وذكر أن الحوار والتشاور يؤكدان أن المنتجين الرئيسيين يتابعون مستجدات سوق النفط وهي تحركات إيجابية تحتاجها أسواق النفط من أجل التمهيد والمساعدة في تحقيق التوازن مع تعاف متوقع في أساسيات السوق النفطية خصوصا في مجال الطلب الموسمي خلال الربع الأخير من العام الحالي كما أن مثل هذه الجولات للتشاور تساهم في طمأنة الأسواق وتناميها.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أن تجميد مستويات إنتاج النفط ليس «ضروريا» في الوقت الحالي وذلك في أعقاب توقيع اتفاق تعاون مع روسيا يوم الاثنين.

وقال الفالح لتلفزيون العربية بعد مؤتمر صحافي مع نظيره الروسي في الصين «لا يوجد حاجة الآن لتجميد الإنتاج. لدينا الوقت لاتخاذ هذا القرار. التجميد هو من الاحتمالات المفضلة ولكن ليس ضروريا اليوم تحديدا».

وتابع «وضع السوق يتحسن يوما بيوم ولاحظنا الأسعار تبين ذلك.»

من جهته قال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك في بيان له إن بلاده والمملكة العربية السعودية تناقشان حاليا معايير محددة لاتفاق تثبيت إنتاج النفط.

جاء بيان نوفاك عقب محادثات أجراها مع نظيره السعودي خالد الفالح.

وقال نوفاك «لقد اتفقنا مع وزير الطاقة السعودي على إجراءات مشتركة تهدف إلى تحقيق استقرار في وضع سوق النفط. نعتبر تثبيت الإنتاج الأداة الأكثر فاعلية وهناك معايير محددة يجري مناقشتها في الوقت الراهن.»

قال نوفاك انه يجب إعطاء إيران الحق في الوصول بإنتاج النفط لمستوى ما قبل العقوبات حسبما نقلت عنه وكالة انترفاكس للأنباء.

يقول إن البيان الروسي السعودي لحظة تاريخية في العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول غير الأعضاء فيها وفقا لوكالة انترفاكس.

يقول استعادة توازن سوق النفط استغرقت وقتا طويلا جدا وإن تثبيت إنتاج الخام كان سيساعد في هذا الأمر بحسب انترفاكس.

وكالة تاس تنقل عن الوزير قوله إن روسيا مستعدة للمشاركة في اتفاق على تثبيت الإنتاج إذا اتخذ هذا القرار وإن تثبيت إنتاج النفط سيدعم أسواق النفط.

وكالة الإعلام الروسية تنقل عن الوزير قوله إن مستوى الثقة المرتفع بين بلاده والسعودية يسمح بالتعاون في مواجهة التحديات العالمية.

وزارة الطاقة الروسية تقول في بيان إن نوفاك ونظيره السعودي خالد الفالح سيلتقيان في الجزائر في أكتوبر ثم في فيينا في نوفمبر تشرين الثاني.

وكالة انترفاكس تنقل عن نوفاك قوله إن موسكو والرياض تتحركان باتجاه شراكة استراتيجية في مجال الطاقة وستشكلان مجموعة عمل لمراقبة سوق النفط وإعداد توصيات لضمان استقرار السوق.

وكالة تاس تقول نقلا عن البيان المشترك الذي صدر على هامش قمة مجموعة العشرين يوم الاثنين إن روسيا والسعودية يشيران إلى عدم استقرار في سوق النفط.

فيما أشاد وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي بتوقيع المملكة العربية السعودية وروسيا أكبر منتجين للنفط في العالم اتفاقا من أجل التعاون في سوق النفط.

وكتب المزروعي على موقع تويتر «إننا نؤمن بأن هذه الخطوة الإيجابية تأتي في ضوء حرص أكبر منتجين للنفط في العالم على توازن السوق ومصلحة كل من المنتجين والمستهلكين.»

وأضاف «دولة الإمارات بصفتها منتجاً مسؤولاً في منظمة الأوبك حريصة أن تدعم وتساهم في أي جهود مشتركة تهدف إلى تحقيق التوازن في السوق النفطية.»

«كفيك»: أسواق الأسهم العالمية تراجعت 13 في المئة خلال أغسطس الماضي

أسواق الأسهم الأمريكية شكلت ضغطا على المؤشرات

قالت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) ان أسواق الأسهم العالمية سجلت أداء منخفضا خلال شهر اغسطس حيث تراجع مؤشر (ام. اس.سي.اي) للأسهم العالمية 13 في المئة.

واوضحت الشركة في تقريرها الصادر أمس الاثنين ان هذا الانخفاض يرجع إلى ثقل وزن أسواق الأسهم الأمريكية التي شكلت ضغطا على المؤشرات حيث انخفض مؤشر (بي.اند.اس 500) ومؤشر (داو جونز) بنسبة 12 و17 في المئة على التوالي.

وذكرت أن الضعف في أسعار النفط أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم النفطية في مؤشر (بي. اند.اس 500) لاغياً بذلك الارتفاع الايجابي في بداية الشهر لافتة إلى أن المؤشر لم يحافظ على أدائه الايجابي ليكسر ارتفاع خمسة أشهر على التوالي.

وحول أسواق الأسهم الخليجية اشارت إلى أنها انخفضت خلال اغسطس باستثناء قطر ودبي حيث انخفض مؤشر (ام اس سي اي) الخليجي إلى 1ر15 في المئة مواصلا خسائره منذ بداية العام إلى 5ر62 في المئة.

وبينت أن المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) سجل ثاني أسوأ أداء حيث انخفض 0ر96 في المئة لافتة إلى انخفاض قطاعي البنوك والاتصالات بواقع 1ر21 و3ر92 في المئة على التوالي.

النفط يصحح مساره مع تراجع الدولار

أسعار النفط هبطت بنحو 1 % خلال الجلسة

صعدت أسعار النفط الخام بنحو دولار للبرميل لتعوض الخسائر التي منيت بها في وقت سابق من الجلسة، في الوقت الذي فقد فيه الدولار زخمه.

وكانت أسعار النفط قد هبطت بنحو 1% خلال الجلسة، مع تماسك الدولار، ثم عاود خام القياس العالمي مزيج برنت الارتفاع في عقود نوفمبر تشرين الثاني دولاراً إلى 47.83 دولار للبرميل، ليتعافى بعد أن سجل الدولار انخفاضاً طفيفاً أمام سلة من العملات.

كما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة تسليم أكتوبر تشرين الأول دولاراً إلى 45.44 دولار للبرميل. ومن المحتمل أن تكون التعاملات في الخام الأمريكي محدودة خلال الجلسة بسبب عطلة عيد العمال في الولايات المتحدة.

وأفادت بأن الأداء الإيجابي في السوق الكويتي كان لقطاعي العقار والخدمات المالية حيث ارتفعا بنسبة 0ر86 و 1ر05 في المئة «ولكنها لم تكن كافية لدعم السوق».

وأضافت أن مؤشر سوق دبي المالي حقق مكاسب هامشية بنسبة 0ر58 في المئة مدفوعا بقطاع الخدمات والعقار وقطاع الاستثمار الذي ارتفع بنسبة 5ر97 في المئة 1ر92 و0ر42 في المئة.

وذكرت أن مؤشر الأسهم القطرية سجل أفضل أداء حيث ارتفع بنسبة 3ر07 في المئة ليسجل ارتفاعا منذ بداية العام الحالي بلغت نسبته 8ر86 في المئة.

وقالت (كفيك) إن مؤشر السوق السعودي انخفض 3ر53 في المئة مواصلا خسائره منذ بداية العام إلى 12ر04 «وهو أسوأ أداء في دول مجلس التعاون الخليجي مع مساهمة سلبية من معظم القطاعات».

وأوضحت أن مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تراجع بنسبة 2ر28 في المئة مع ضغط من جميع القطاعات باستثناء قطاع الطاقة الذي سجل ارتفاعا بنسبة 4ر92 في المئة.